يستلزم وجوب القدم والبقاء له تبارك وتعالى فعطف القدم والبقاء
هنالك على الوجود من عطف الخاص على العام أو اللازم على الملزوم
وعطف الحدوث وطرو العدم على العدم هنا وإنما لم يكتف بالأول
في الموضعين لأن المقصود ذكر العقائد الواجبة والمستحيلة على
التفصيل لأنه لو استغني فيها بالعام عن الخاص وبالملزوم عن اللازم
لكان ذلك ذريعة إلى جهل كثير منها لخفاء اللوازم وعسر إدخال
الجزئيات تحت كلياتها وخطر الجهل في هذا العلم عظيم فينبغي
الاعتناء فيه بمزيد الإيضاح على قدر الإمكان والاحتياط البليغ
لتحلية القلوب بيواقيت الإيمان والله سبحانه الموفق وهو
الهادي من شاء بمحض فضله إلى سواء الطريق ص والمماثلة للحوادث
بأن يكون جرما أي تأخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ أو يكون عرضا
يقوم بالجرم أو يكون في جهة للجرم أو له هو جهة أو يتقيد بمكان
أو زمان أو تتصف ذاته العلية بالحوادث أو يتصف بالصغر
أو الكبر أو يتصف بالأغراض في الأفعال والأحكام ش حقيقة المثلين
هما الأمران المتساويان في جميع صفات النفس وهي التي لا تتعقل
حقيقة الذات بدونها فالمتساويان في بعض صفات النفس أو في
العرضيات وهي الصفات الخارجة عن حقيقة الذات ليسا بمثلين
فزيد مثلا إنما يماثله من ساواه في جميع صفاته النفسية وهي
كونه حيوانا ناطقا إنسانا حقيقة أي مفكرا بالقوة أما ما ساواه في
بعضها كالفرس الذي ساواه في مجرد الحيوانية فقط فليس مثلا

له وكذا

١٦٥

له وكذا ما ساواه في الصفات العرضيات كالبياض الذي ساواه في
الحدوث وصحة الرؤية وتكون الذات فليس أيضا مثلا له فإذا عرفت
حقيقة المثلين فاعلم أن العالم كله منحصر في الأجرام والأعراض
وهي المعاني التي تقوم بالأجرام ولا شك أن من صفات الجرم التحيز
أي أخذه قدرا من الفراغ بحيث يجوز أن يسكن في الذي قدر أو
تحرك عنه ومن صفاته في نفسه قبوله الأعراض أي الصفات الحادثة
من حركة وسكون واجتماع وافتراق وألوان وأعراض ونحو
ذلك ومن صفات نفسه التخصيص ببعض الجهات وببعض الأ
مكنة وهذه الصفات كلها مستحيلة على مولانا جل وعز فيلزم
ألا يكون تعالى جرما وأما العرض فمن صفة نفسه قيامه بالجرم
ومن صفة نفسه وجوب العدم له في الزمان الثاني لوجوده بحيث
لا يبقى أصلا وهذا كله مستحيل على مولانا جل وعز فليس إذا
بعرض لأنه تعالى يجب قيامه بنفسه على ما عرفت تفسيره فيما سبق
ويجب له جل وعز القدم والبقاء فلا يقبل العدم أصلا وبالجملة
فكل ما سوى مولانا جل وعز يلزمه الحدوث والافتقار إلى المخصص
ومولانا جل وعز يجب له الوجود والغنى المطلق فيلزم أن لا يكون
تبارك وتعالى مباينا لكل ما سواه أيا كان ذلك الذي جرما أو عرضا
أو غيرهما إن قدر أن في العالم ما ليس بجرم ولا عرض على تقدير
وجود هذا القسم في العالم وهو ما لم يثبت فيه دليل الإجماع كما أن
القسمين الأولين ثابتان بدليل العقل وبما يتوقف على معرفة التفصيل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)